

وعلق القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢؛  
وعلق قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ باشغال المجلس  
الأعلى للمؤسسات العامة والقرارات المعدلة له؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٩٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن العاملين  
في الشركات التابعة للمؤسسات العامة،  
وعلق موافقة مجلس الرياسة،

**قرر :**

مادة ١ - عين كل من السادة الموظفة اسماؤهم بالكشف الملحق بهذا  
القرار أعضاء مجلس إدارة الشركة المبينة فرين اسمه بالكشف المذكور.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٢٨٣ (١٢ فبراير ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

الكشف المرافق لقرار رئيس الجمهورية

رقم ٥٧٥ لسنة ١٩٦٤

أولاً - الشركة المصرية لتخزين المواد القابلة للالتهاب :

السيد/ السيد أحمد السيد علي ، رئيس مجلس الإدارة وعضو منتدب .  
السيد/ محمد عاصم جابر الله ، مدير عام وعضو مجلس إدارة .  
السيد/ زكي حنا واصف ، مدير فني وعضو مجلس إدارة .  
السيد/ حسين محمد طاهر ، مدير إداري وعضو مجلس إدارة .

ثانياً - شركة النقل والتتصدير والتأمين (فاروس) :

السيد/ محمد عبدالله بلال ، رئيس مجلس إدارة وعضو منتدب .  
السيد/ محمود عبد الحميد سليمان ، مدير عام وعضو مجلس إدارة .

**قرر :**

مادة ١ - يمنح راتب تمثيل للوظائف الآتية وفقاً للفئات الواردة  
قرین كل منها سنواً :

ميزانية الخدمات :

وزارة الخزانة :

جنيه ٣٦٠ للدир العام للبرائنة بوزارة الخزانة (ثلاثمائة وستون جنيهاً)

لكل من مدير جمرك محطة الركاب البحرية بالاسكندرية، ومدير  
جمرك مطار القاهرة الدولي بمصلحة الجمارك (مائة جنيه)

لكل من مدير جمرك السويس ومدير جمرك بور سعيد بمصلحة  
الجمارك (ستون جنيهاً)

وزارة الاقتصاد :

لكل من المدير العام للنقد ، والمدير العام للتصدير ، والمدير العام  
للإستيراد بوزارة الاقتصاد (ثلاثمائة وستون جنيهاً) .

ميزانية الأعمال :

إدارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة :

لنائب المدير العام لإدارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة (خمسة  
جنيه) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول  
يوليه سنة ١٩٦٣

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٢٨٣ (١٢ فبراير ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة**

رقم ٥٧٥ لسنة ١٩٦٤

**رئيس الجمهورية**

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم  
السياسي لسلطات الدولة العليا ،

وعلى الأمر رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل لجنة الحراسات ؛  
وعلى موافقة مجلس الرياستة ؛

**قرر :**

**مادة ١** - ترفع الحراسة عن أموال ومتلكات السيدة / هدى محمد منصور بدراوى .

**مادة ٢** - ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
تحريماً في ١٧ شوال سنة ١٣٨٣ (أول مارس سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

**ثالثاً - شركة المستودعات المصرية العامة بالاسكندرية :**

السيد / محمد سيد أحمد حسن فرنسيس ، رئيس مجلس إدارة وعضو متعدد ،  
السيد / أحمد عبد القوى عبده ، مدير عام وعضو مجلس إدارة .  
السيد / عبد الحليم مظہر القاضی ، مدير فنى وعضو مجلس إدارة .  
السيد / محمد أحمد الغزالى ، مدير إداري وعضو مجلس إدارة .

**رابعاً - الشركة العمومية للهندسة والتبريد (جو كوكو) :**

السيد / أحمد حامد اللوزى ، رئيس مجلس إدارة وعضو متعدد .  
السيد / أحمد مصطفى حجاج ، مدير عام وعضو مجلس إدارة .  
السيد المهندس ابراهيم شعبان خليل ابراهيم ، مدير فنى وعضو مجلس إدارة .

السيد / أحمد البيل أحمد عثمان ، مدير إداري وعضو مجلس إدارة .

**خامساً - شركة مخازن البوند المصرية :**

السيد / عبد الرحمن السيد أحمد شادى ، مدير إداري وعضو مجلس إدارة .

### أمر رئيس المجلس التنفيذي

رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤

باتهاء مهمة الحارس الخاص على الشركة المصرية لشفرات الحلقة « سيلار » وعلى أموال السيد / ابراهيم العمروسى

رئيس المجلس التنفيذي

ورئيس لجنة الحراسات

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار إعلان حالة الطوارئ ؛

### الجمهورية العربية المتحدة

أمر رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٦٤

برفع الحراسة عن أموال ومتلكات السيدة / هدى محمد منصور بدراوى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار إعلان حالة الطوارئ ؛

وعلى الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بفرض الحراسة على أموال ومتلكات بعض الأشخاص ؛